الجيش والأمن يشكلان عائقا كبيرا أمام العملية الانتخابية وبطاقة الاقتراع تكلف 10 دولارات

اليمن: تقرير أممي يكشف أن الانتخابات لا تزال غير مؤسسة على قواعد راسخة نتيجة الخروقات المتكررة

صنعاء ـ «القدس العربي»

ـ من خالد الحمادي:

أكد تقرير أصدره البرنامج الانمائي للدعم الانتخابي التابع للأمم المتحدة أن العملية الانتخابية في اليمن لا تزال غير مؤسسة على قواعد حتى الآن، على الرغم من مرور خمس تجارب انتخابية فيها.

وعدّد التقرير المئات من الخروقات والانتهاكات الانتخابية وذكر أنه تم رصدها من خلال الزيارة الميدانية لـ23 مركزا انتخابيا في اليمن خلال عملية القيد والتسجيل الأخيرة.

وأشار التقرير الذي تلقت «القدس العربي» نسخة منه الى احتمال تكرار المخالفات الانتخابية في المراحل القادمة، خصوصا مخالفات اللجان الأمنية التي أوضح «أنها كانت بارزة وبوضوح على مستوى مراكز التسجيل».

وقال «انه اذا تكررت هذه المخالفات خلال الانتخابات القادمة فانه سيكون من الصعب على اللجنة العليا تقديم نتائج انتخابات مقنعة».

وكشف التقرير الصادر عن مشروع الدعم الانتخابي «أن مئات من أفراد الوحدات الأمنية في العديد من المراكز الانتخابية حضروا لتسجيل أسمائهم أو نقل مواطنهم الانتخابية في حين أنهم لا ينتمون الى الدائرة التي حضروا اليها للتسجيل ولم يقم أعضاء اللجان الفرعية بالتأكد من معلوماتهم قبل تسجيلهم، وان عملية التنقل هذه كانت مقصودة وليست عفوية».

ووجه التقرير انتقادا شديد اللهجة بشأن حضور أفراد الوحدات الأمنية الى المراكز بواسطة الشاحنات العسكرية، وأن ذلك «يتسبب في اعاقة عملية التسجيل بشكل عام حيث أثّر ذلك على نفسية الناخبين الذين عاد البعض منهم بدون تسجيل بسبب ذلك الجو العسكري لعملية التسجيل».

وقال «ان تواجد أفراد اللجان الأمنية داخل وخارج مقرات اللجان الفرعية مصحوبين بالأسلحة في جميع المراكز الانتخابية قد ترك انطباعا سيئا لدى المراقبين».

وأضاف تقرير الأمم المتحدة «ان اللجان الأمنية لم تكن تتفهم مهامها ودورها المنوط بها وفي أغلب الأحيان كان أعضاء اللجان الأمنية يتدخلون في النقاش الذي يدور بين المراقبين وأعضاء اللجان».

وطالب التقرير بتحسين وتطوير العملية الانتخابية التي تصب في النهاية لصالح شفافية الاجراءات الانتخابية وخلوها من التخويف والارهاب من اجل الحفاظ على الوحدة السياسية.

وانتقد التقرير المكون من 10 صفحات المدربين وأسلوب التدريب الذي تلقاه أعضاء اللجان الفرعية والأساسية، موضحا أن «المدربين الرئيسيين لم يحملوا الشعور بالمسؤولية كما أنه لم يكن لدى اللجنة العليا للانتخابات أي معايير محددة لاختيار المدربين الرئيسيين لذا كانت كفاءة المدربين متفاوتة وهو ما أسهم في قلة فاعلية التدريب». مشيرا الى أن ذلك أصاب عددا من اللجان الفرعية بالارباك وعدم ختم أوراق السجل.

وذكر أن مراكز انتخابية قامت بتسجيل معلومات شخصية في سجلات الناخبين لا تتطابق مع الواقع وخصوصا أعمار المسجلين كما سجلت حالات غياب بين أعضاء اللجان الفرعية تم ابلاغ الجهات الأساسية بالاستبدال لكن معايير الاستبدال كانت غير معروفة.

التدابير والترتيبات الفنية لم تواكب هي الأخرى المعايير المتعارف عليها في هذا المجال، حيث أوضح التقرير حدوث صعوبات ومعوقات واجهت اللجان تمثلت في بطء تزويدهم بالمواد التي ترجع الى التعقيدات الروتينية.

وذكر التقرير أن من بين أهم هذه المعوقات التي واجهت جميع المراكز قلّة الكاميرات والنقص في الأفلام وخصوصا في المناطق النائية، حيث أوردت بعض اللجان الفرعية هناك بأن عددا من الناخبين الذين قطعوا مسافات طويلة في السفر من قراهم البعيدة الى المراكز الانتخابية عادوا الى قراهم بدون تسجيل بسبب عدم توفر الأفلام، فيما أجبرت جميع المراكز الانتخابية على مشاركة اللجان النسائية والرجالية رغم تباعد بعضها.

وأكد التقرير أن مواقع المراكز الانتخابية كانت غير مناسبة من حيث المسافات حيث لم يتم الأخذ بالاعتبار عند تحديدها، بل ان هناك بعض المناطق المجاورة لمركز معين على الناخبين التسجيل في منطقة بعيده عن قراهم وتم وضع اللجان النسائية في مدارس بنين مما اثر على اقبال الناخبات في الحضور والتسجيل.

وأكد التقرير أن عملية القيد والتسجيل التي أجريت مؤخرا كلفت مبالغ باهظة، ووصلت كلفة البطاقة الانتخابية الواحدة الى 10,33 دولار أمريكي نظرا لقلة المسجلين من دون احتساب نفقات التحضير للعملية الانتخابية والمواد والنفقات الدورية للمقر الرئيسي للجنة وفروعها وأرجعت ذلك الى قلة المسجلين حيث بلغ متوسط عدد المسجلين في كل مركز 100 شخص فقط.

تجدر الاشارة الى أن الانتخابات الرئاسية القادمة ستجرى في 22 أيلول (سبتمبر) المقبل، متزامنة مع الانتخابات المحلية (البلدية)، وأن الحراك الانتخابي لا زال متعثرا، بسبب عدم جدية اللجنة العليا للانتخابات في خلق أجواء انتخابية حرة ونزيهة، تتوفر فيها كافة الشروط والمتطلبات الانتخابية المتعارف عليها دوليا.

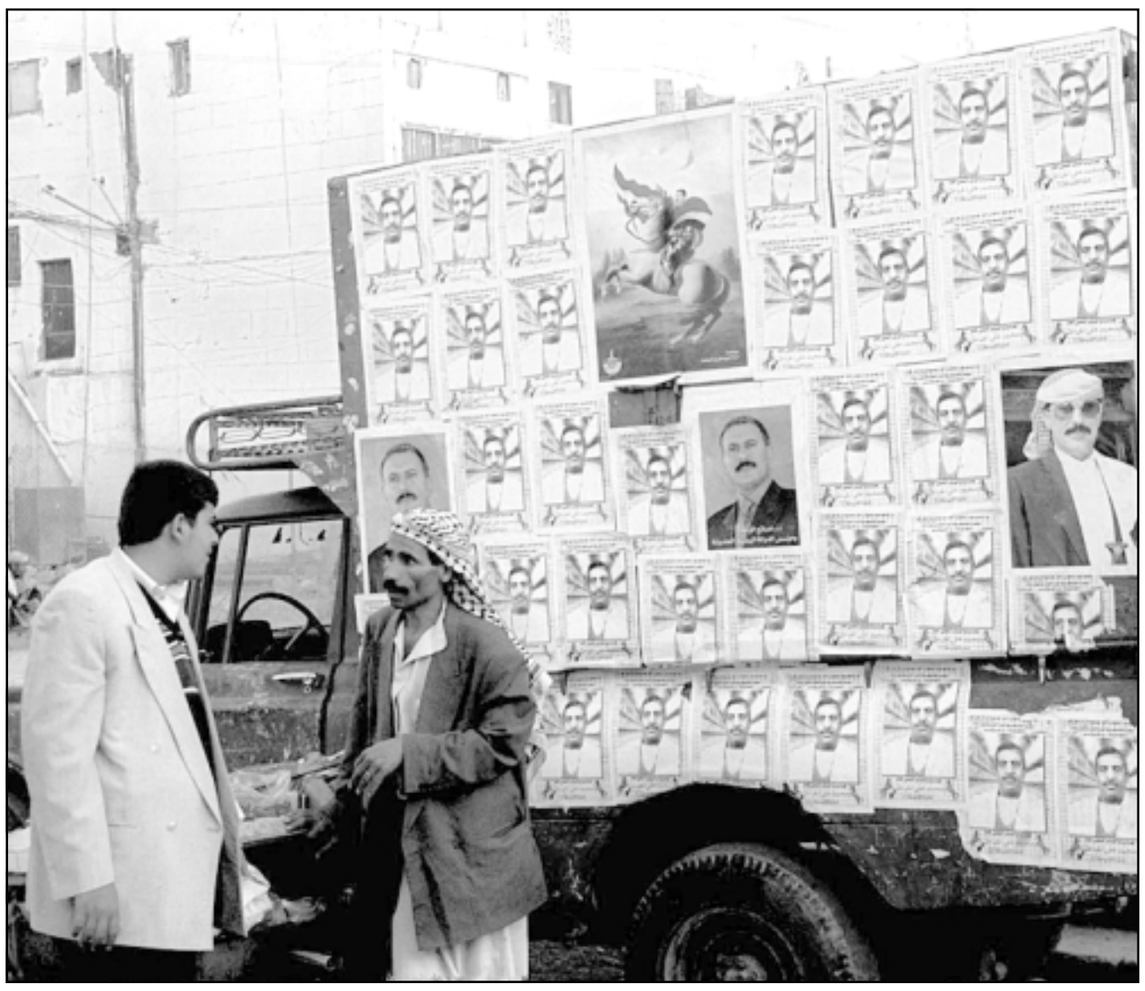

من الحملة الانتخابية الاخيرة في اليمن

مشادات بين الجنوبيين والشماليين اليمنيين في مدينة ليفربول

■ لندن ـ يو بي آي: أفاد مصدر يمني معارض أن مشادات كلامية حادة نشبت في مدينة ليفربول البريطانية أمس بين «الجنوبيين والشماليين اليمنيين» كادت ان تؤدي الى اشتباكات بالأيدي لولا تدخل رجال الأمن. وأبلغ عبده النقيب الناطق الرسمي باسم التجمع الديمقراطي الجنوبي (تاج) يونايتدبرس انترناشنال أمس الاثنين «أن الخلافات تفجّرت خلال الحفل الذي نظّمته السفارة اليمنية والجالية اليمنية الشمالية بمناسبة الذكرى السادسة عشرة للوحدة اليمنية بحضور عدد من الضيوف الانكليز في المدينة ومنهم عمدة ليفربول». وقال النقيب «ان مجموعات من أبناء الجنوب ومن أعضاء (تاج) توافدت الى الحفل وقامت بتوزيع منشورات تدعو الى تقرير مصير اليمن الجنوبي على الضيوف الانكليز الأمر الذي أثار لغطاً ومشادات لفتت انتباه الحاضرين وأدت الى تدخل رجال الأمن». وأضاف ان التجمع الديمقراطي الجنوبي المعارض «كان دعا ابناء الجنوب في بريطانيا الى مقاطعة احتفالات الوحدة لأنه يعتبرها نكبة».

مصر: 7 مطلوبين في تفجيرات سيناء يسلمون انفسهم

■ القاهرة ـ يو بي آي: قال مسؤول امني مصري امس ان سبعة مطلوبين في تفجيرات سيناء سلموا انفسهم للشرطة ليرتفع عدد من سلموا انفسهم طواعية حتى الآن الى تسعة اشخاص.

واعدت الداخلية المصرية قائمة باسماء 25 شخصاً قالت ان لهم صلة بتفجيرات ضربت شبه جزيرة سيناء منذ عام 2004.

وكانت الداخلية المصرية قالت ان مطلوبين اثنين من قائمة الخمسة والعشرين المتهمين في تفجيرات سيناء، سلما نفسهما الى الشرطة الاسبوع الماضي فيما قالت انها قد القت القبض على ثلاثة آخرين.

وقال اللواء عادل فوزي مدير امن شمال سيناء ان قوات الشرطة اعتقلت ايضا ثلاثة مهربين للاسلحة كانوا يقومون بتهريب الاسلحة الى مصر من قطاع غزة. واضاف فوزي في تصريح للصحافيين ان احد المهربين فلسطيني الجنسية وانهم اعترفوا ببيع الاسلحة الى من كان يرغب بشرائها.

من ناحية اخرى، قالت مصادر امنية ان شيوخ القبائل في سيناء قاموا بمفاوضات لاقناع المطلوبين بتسليم انفسهم.

واضافت ان المفاوضات ما تزال جارية لاقناع البقية بتسليم انفسهم.

وتابعت ان التحقيقات بدأت مع المطلوبين التسعة حول علاقتهم بخلايا تنظيم «التوحيد والجهاد»، التي تقول الشرطة انه المسؤول عن سلسلة تفجيرات انتحارية ضربت منتجعات طابا ونويبع (تشرين الاول ـ اكتوبر 2004) ومنتجع شرم الشيخ (تموز ـ يوليو 2005) ومنتجعات ذهب (نيسان ـ ابريل 2006). وقتل في التفجيرات نحو 120 شخصا معظمهم من المصريين بالاضافة الى سواح اسرائيليين واوروبيين. وتقوم محكمة امن الدولة العليا ـ طوارىء بالاسماعيلية بمحاكمة 15 من اعضاء التنظيم الذي يعتقد انه متأثر بتنظيم القاعدة العالمي.

وقتلت قوات الامن يوم الثلاثاء الماضي نصر خميس الملاحي قائد تنظيم «التوحيد والجهاد» في تبادل لاطلاق النار في مزرعة زيتون كان مختبئاً فيها في منطقة الكرامة (حوالي 40 كيلومترا جنوب مدينة العريش) كما اعتقلت مساعده محمد عبد الله عليان ابو جرير.

وتحاصر قوات الامن المطلوبين في منطقة جبلية وعرة بشمال سيناء وقتلت منهم ستة حتى الآن فيما قتل في الاشتباكات ضابط واصيب جنديان.

محكمة مصرية توقف حكماً يسمح بتجنيس البهائيين

■ القاهرة ـ يو بي ي: قضت المحكمة الادارية العليا في مصر امس بايقاف حكم يسمح بتجنيس البهائيين في مصر.

وكانت المحكمة الادارية في الاسكندرية وافقت في 16 نيسان (ابريل) الماضي على شكوى تقدم بها المواطن المصري البهائي حسام عزت وزوجته رانيا عنايات للسماح بتثبيت البهائية في خانة الديانة في بطاقة الهوية.

الا ان وزارة الداخلية المصرية طعنت في الحكم واعتبرته تهديداً للنظام العام.

كما طالب نواب في جماعة الاخوان المسلمين والحزب الوطني الديموقراطي الحاكم بالغاء الحكم بدعوى ان البهائيين فئة منحرفة وموالية لاسرائيل.

وقالت مصادر قضائية ان هيئة المحكمة الادارية العليا رات « ان الحكم مرجح للالغاء بعد الفصل في الموضوع لان الحكم يترتب عليه نتائج يتعذر اداركها لاخلاله بالنظام العام للدولة».

واضافت المصادر ان الحكم يعني ان المحكمة الادارية العليا، وهي اعلى هيئة قضائية تختص بقضايا النزاعات مع الدولة، ستصدر حكماً قريباً بالغاء حكم المحكمة الادارية ومنع تثبيت البهائية كديانة في خانة بطاقات تحقيق الشخصية.

وكان وزير الاوقاف حمدي زقزوق قال بداية الشهر الحالي ان الحكومة سوف تطعن في قرار المحكمة الادارية لاستنادها الى راي شيخ الازهر محمد سيد طنطاوي الذي قال ان البهائية ليست «ديانة سماوية» يعترف بها المسلمون.

واستنكرت جمعيات اهلية وحقوقية قرار الحكومة باستئناف الحكم ورات فيه تهديداً للحريات الدينية التي يكفلها الدستور المصري.

وتصدر وزارة الداخلية بطاقات الهوية وشهادات الميلاد والوفاة.

ويضمن الدستور المصري حرية العقيدة الدينية لكن الحكومة ترفض الاعتراف بديانات غير الاسلام والمسيحية واليهودية بدعوى انها الديانات السماوية الوحيدة.

وتاسست البهائية في ايران منذ 150 عاماً ويقول البهائيون ان عددهم خمسة ملايين في 191 دولة.

ويقدر عدد البهائيين في مصر بنحو الفي شخص.

زعيم للمتمردين في دارفور يتمسك بموقفه الرافض لاتفاقية سلام

ابوجا ـ من استيل شيربون:

قال مستشار لاحد زعماء المتمردين في دارفور انه لن يذعن للضغوط الدولية المكثفة للتوقيع على اتفاقية سلام بحلول امس الاثنين وهو موعد انقضاء المهلة لان الحكومة السودانية رفضت شروطه. ولكن عبد الواحد محمد النور من جيش تحرير السودان يريد مواصلة المحاولات لابرام اتفاق مع الخرطوم ومن المرجح استمرار المحادثات الى ما بعد انقضاء المهلة نظرا لرغبة الدبلوماسيين المستميتة في الحصول على تأييد أكبر لاتفاقية السلام. ورفض النور من جيش تحرير السودان اتفاقية السلام التي وقعها ميني اركوا ميناوي زعيم الفصيل الثاني بجيش تحرير السودان مع الحكومة السودانية في الخامس من ايار (مايو) لانهاء صراع قتل عشرات الآلاف.

وأشعلت انباء الاتفاقية اعمال عنف في دارفور لان كثيرين يشعرون انها تفتقر الى الشرعية نظرا لتوقيع فصيل متمرد واحد عليها.

ويخشى المجتمع الدولي من عدم نجاح الاتفاقية التي جاءت نتاجا لعامين من المحادثات المضنية لايقاف الحرب. وقال ابراهيم ماديبو وهو مستشار مقرب الى النور الذي ما زال موجودا في العاصمة النيجيرية أبوجا حيث أجريت محادثات السلام «تلقينا ردا من الحكومة السودانية ولم يكن ايجابيا بما فيه الكفاية بالنسبة لنا لنمضي قدما ونوقع».

وكان النور يريد تنفيذ مطالبه الرئيسية في اتفاق ملحق بالاتفاقية بعدها يوقع على اتفاقية السلام الشاملة. وقال ماديبو لرويترز ان الحكومة «لا توافق على مذكرة تفاهم وتقول ان اتفاقية السلام نهائية».

ومن مطالب النور صرف الخرطوم تعويضات أكبر لضحايا الحرب في دارفور وتخصيص المزيد من المناصب السياسية لجيش تحرير السودان ومشاركة اكبر له في تأمين النازحين العائدين الى ديارهم وفي نزع أسلحة الميليشيا الموالية للحكومة. وحمل جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة الاصغر في اوائل عام 2003 متهمين حكومة الخرطوم المركزية التي يهيمن عليها من لهم أصول عربية باهمال منطقة دارفور القاحلة في غرب السودان. ودعمت الخرطوم ميليشيا الجنجويد المؤلفة من افراد قبائل لهم أصول عربية للقضاء على التمرد. وقتل عشرات الالاف واضطر اكثر من مليونين للنزوح عن ديارهم هربا من اعمال القتل والنهب والاغتصاب والحرق الى مخيمات في دارفور ودولة تشاد المجاورة.

والنور ضعيف عسكريا ولكن قبوله للاتفاق امر مهم لانه ينتمي الى قبيلة الفور أكبر قبائل اقليم دارفور. ولمنافسه ميناوي قوات أكبر ولكنه ينتمي الى قبيلة الزغاوة الاصغر. واعترضت أيضا حركة العدل والمساواة على اتفاقية سلام أبوجا ولكن مراقبين يقولون ان هذه مشكلة أقل لان هذه الجماعة لا تملك سوى عدد قليل من المقاتلين المتبقين في دارفور. وحدد الاتحاد الافريقي الذي توسط في الاتفاقية اجتماع امس لمجلس السلام والامن التابع له كموعد نهائي لاي توقيعات جديدة.

وكتب النور خطابا الى الاتحاد الافريقي يطلب فيه المزيد من المساعدة في محاولة لتضييق الخلافات بينه وبين الحكومة. وقال دبلوماسيون ان من المرجح أن يوافق الاتحاد الافريقي الذي توسط في اتفاقية السلام نظرا لعدم رغبته في التخلي عن توقيع النور على الاتفاقية. وقال النور في الخطاب «الوضع في دارفور اليوم مروع وخطير. لقد عبر أبناء دارفور عن ارائهم بوضوح».

وأضاف «هناك الكثير مما تضمنه النص يستحق الاهتمام ويمكن أن نتفق معه. ولكن...موقف جيش تحرير السودان ما زال هو أن اتفاقية سلام دارفور...لا تلبي عددا من المطالب الرئيسية المهمة لابناء دارفور».

وقام النازحون بأعمال شغب ضد الاتفاقية في العديد من المخيمات في دارفور كما احتج عليها طلبة من المنطقة في العاصمة الخرطوم. وقتل شخصان على الاقل في اعمال العنف التي سلطت الضوء على الخوف من استمرار الحرب رغم الاتفاقية. وقال ماديبو ان الخطوة التالية التي سيقوم بها النور ستتوقف على البيان الختامي الذي سيصدر في ختام اجتماع الاتحاد الافريقي.

قوات تابعة لجيش التحرير السوداني في شمال دارفور امس (رويترز)

الانقسامات في الحركات المسلحة في دارفور هل تستعجل الرافضين للتوقيع؟

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

القت وثيقة اتفاق سلام ابوجا حول اقليم دارفور السوداني بنذير شؤمها على الحركات المسلحة أحد طرفي النزاع حيث ظهرت بوادر الانشقاق بين صفوفها وكانت اولى الحركات التي عانت الانشقاق هي حركة تحرير السودان التي انقسمت الى جناحي مني اركوي وعبد الواحد محمد نور قبل ان تسهم تشاد في توحيد جميع الحركات المسلحة على سطور الورق ولم تحقق هذه الوحدة اهدافها اذ سرعان ما شهدت مفاوضات ابوجا انفراط عقدها .. وانفراد جناح اركوي بالتوقيع على وثيقة الاتفاق مما دعا اطرافا اخرى داخل حركته وتنتمي الى جناح عبد الواحد محمد نور الى التنسيق وفق مصادر وثيقة الصلة بهذه الحركات مع حركة العدل والمساواة واعضاء بارزين في حزب المؤتمر الشعبي المعارض من اجل تقويض الاتفاق والعمل على الضغط على الحكومة السودانية خارجيا بغية اسقاطها وتوقيع عقوبات دولية على مسؤولين فيها.

غير انه وحسبما ذكرت اخبار حملتها صحف الخرطوم الاثنين فان مجموعة من حركة العدل والمساواة التي يتزعمها خليل ابراهيم قطاع جنوب دارفور اعلنت مباركتها لاتفاق ابوجا واستعدادها للتوقيع وفق تصريحات امينها العام عبد الرحيم ابو ريشة الذي اكد ان وثيقة الاتفاق ستضع حدا للمعاناة مناشدين زعيمهم خليل ابراهيم ترك السلاح، بينما افادت معلومات وثيقة ان ما حدث دفع بخليل الى الاعلان عبر الناطق الرسمي لحركته بالموافقة على التوقيع على اتفاق ابوجا وارجع مراقبون ذلك لتفادي انقاسامات حادة يمكن أن تؤدي الى نهاية حركته او استجابة لضغوط دولية ومحاولة لاخذ نصيبه من كعكة السلام .. في وقت اكتمل فيه عقد المشاركين في الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والامن الافريقي الذي يعقد بالعاصمة الاثيوبية اديس ابابا ويرأس وفد السودان اليه وزير الخارجية لام اكول بجانب رئيس وفد التفاوض الحكومي في ابوجا مجذوب الخليفة ويهدف الاجتماع لترتيب وضع برنامج زمني لتنفيذ الاتفاق. ويتوقع ان يكون عبد الواحد محمد نور مسؤول الجناح الاخر في حركة تحرير السودان والذي ينتمي الى قبيلة الفور قد وافق على التوقيع وكانت الضغوط التي مورست معه قد افضت الى رفضه لمبدأ التوقيع اولا ثم التفاوض مع الحكومة، وقال ابراهيم ماديبو وهو مستشار مقرب الى نور: لن نوقع في هذه المرحلة لاننا لم نحصل على شيء ولكننا نحاول دفع الحكومة السودانية لتقديم بعض التنازلات اذا قبلت سيوقع عبد الواحد حينئذ.

من جانبه اعترف مني اركوي زعيم حركة تحرير السودان بوجود تهديدات على حد تعبيره من المجتمع الدولي وقال في حوار صحافي نشر امس: اولاً المجتمع الدولي لديه تهديدات: نعم .. ولكنها ليست معنا وحدنا فالحكومة كانت تتلقى تهديدات مستمرة، واضاف: لكننا كحركة دخلنا في الاتفاق بارادتنا .. ولكن رفيقه السابق في الحركة والمؤسس لها عبد الواحد نور قال ان اتفاق ابوجا لا يحل مشكلة اقليم دارفور وسيشعل فتنة واصفاً الاتفاق بانه اتفاق وظائف ولن يحل الازمة.

فيما أعلن زعماء قبائل دارفور تأييدهم لاتفاق السلام الموقع بالعاصمة النيجيرية بين الحكومة وحركة تحرير السودان وأكد الزعماء استعدادهم للعمل الجاد والتعاون مع كافة الأطراف لتنزيل الاتفاقية على ارض الواقع ورتق النسيج الاجتماعي وحشد الطاقات لاعادة البناء وتعمير ما دمرته الحرب.

وناشد زعماء قبائل دارفور في بيان لهم أبناء الاقليم من الفصائل التي لم توقع على الاتفاق بالاسراع والاستجابة لنداء أهل دارفور بالتوقيع والانضمام الى ركب السلام. وأشار البيان الى أن هذا الاتفاق من شأنه أن ينهي حالة الصراع وحقن دماء أبناء الوطن وفتح الباب للتنمية واعادة الاعمار.

وفي خطوة مفاجئة وصفت بالايجابية وصل الخرطوم (5) من كبار القادة السياسيين والعسكريين لحركة العدل والمساواة التي يتزعمها الدكتور خليل ابراهيم قادمين من جنوب دارفور للتوقيع على اتفاق السلام بعد اتصالات أجريت مع الاتحاد الافريقي بأديس أبابا.

وقال عبد الرحيم آدم عبد الله الأمين العام لحركة العدل والمساواة بجنوب دارفور ان وفدا برئاسته وأربعة آخرين هم مساعده الأول والقائد العام للحركة بالقطاع ونائبه ورئيس المكتب السياسي ابلغوا الاتحاد الافريقي بامكانية التوقيع على اتفاق السلام حقنا لدماء أهل دارفور ومنعا لأي تدخل دولي جديد في السودان.

ونفى الأمين العام لحركة العدل والمساواة أن تكون الخطوة التي اتخذها القطاع الرئيسي بجنوب دارفور بمثابة انشقاق عن الحركة وقال نثق بشخص الدكتور خليل ابراهيم بالرغم من المآخذ عليه باحجامه دون التوقيع على الاتفاق.

وطالب قادة حركة العدل والمساواة عقب وصولهم الى الخرطوم متجهين الى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا من اجل التوقيع على الاتفاق الحكومة السودانية بتطبيق الاتفاق حرفيا وتعزيز الثقة بين أبناء دارفور لاعادة بناء ما دمرته الحرب وخلق وطن يسع الجميع.

السودان: الحزب الاتحادي يجمد عمل سكرتارية الداخل واتصالات بين البشير والميرغني حول الشرق

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

عقد المكتب التنفيذي للحزب الاتحادي الديمقراطي اجتماعا طارئا استمر ليومين ترأسه الامين العام للحزب سيد احمد الحسين وتداول عددا من المستجدات على الساحة بينها اتفاق ابوجا، مبديا تأييده لخطوات السلام ودعا لضرورة استكمالها بمشاركة الاطراف الاخرى، وقال بيان صحافي صادر عن المكتب التنفيذي أمس ان الاجتماع بحث القرار الذي اتخذه نائب رئيس الحزب الاتحادي باقالة علي السيد من تمثيل الحزب، وتقرر على ضوء الضجة التي خلفتها الخطوة مخاطبة نائب رئيس التجمع لتجميد نشاط سكرتارية تجمع الداخل لانتهاء دورها التنسيقي بعودة الكيان لممارسة نشاطه من الداخل. وينتظر ان تعقد السكرتارية اجتماعا ملتهبا غدا للتداول حول توصية الحزب الاتحادي، سيما وان اللوائح لا تبيح للحزب الاتحادي او نائب رئيس الحزب اتخاذ قرار بحل السكرتارية قبل اتخاذ هيئة القيادة قرارا علنيا بعودة التجمع الى الداخل.

وطالب بيان المكتب التنفيذي للاتحادي برفع تمثيل التجمع في المفوضية القومية للدستور والتمسك بالنسب المنصوص عليها في اتفاق القاهرة، وحرم مندوبي وممثلي الحزب في جميع اللجان من اتخاذ اي قرار دون الرجوع الى مؤسسات الحزب، وارسل البيان اشارات تنبيه خفية الى نائب رئيس الحزب الاتحادي علي محمود بالقول ان جميع المتحدثين في المنتديات والندوات عليهم التقيد والالتزام بخط الحزب المعلن.

فيما توقعت مصادر اتحادية مطلعة امس، اجتماعا بين الرئيس عمر البشير الذي بدأ زيارة للسعودية امس الاول والسيد محمد عثمان الميرغني الموجود هذه الايام بالمدينة المنورة في وقت سعى فيه المكتب التنفيذي للحزب الاتحادي الديمقراطي لاحتواء الازمة التي فجرها نائب رئيس الحزب علي محمود حسنين بعد اقالته علي السيد من تمثيل الحزب في التجمع، واوصي اجتماع المكتب الذي التأم ليومين متتاليين برئاسة سيد احمد الحسين، بمخاطبة نائب رئيس التجمع لتجميد نشاط سكرتارية التجمع بالداخل، بينما اكدت مصادر متطابقة ان القرار متروك لهيئة القيادة، ولا يمكن اتخاذه دون اجماع كافة ممثلي الفصائل.

وكان الميرغني الموجود في المملكة العربية السعودية منذ اسابيع ارجأ عودته الى القاهرة الاسبوع الماضي دون ان يفصح عن الاسباب، على الرغم من انتظار عدد من قيادات الاتحادي حضوره الى مصر للتباحث في قضايا الساحة الاتحادية والسياسية الساخنة، وفسرت المصادر بقاء الميرغني في السعودية بانتظاره قدوم البشير الذي غادر الخرطوم امس الاول الى السعودية لاداء مناسك العمرة، واشارت الى ان اتصالات متوالية اكتملت الايام الماضية بين الميرغني والبشير ركزت على التباحث في ملف شرق السودان وتطبيع العلاقات السودانية ـ الاريترية، وقالت بأن رئيس الحزب الاتحادي طمأن الرئيس هاتفيا ان التوترات التي تثيرها بعض الجهات في الشرق لن تؤثر علي المساعي المبذولة لتطبيع العلاقات بين الخرطوم واسمرا، ونوهت الى ان اللقاء المرتقب بين البشير والميرغني يركز علي استكمال النقاش حول ملف الشرق وجولة المباحثات المرتقبة بين الحكومة وجبهة الشرق، والمقرر ان تستضيفها اسمرا خلال الايام المقبلة.